

الإمام البخاري والجامع الصحيح

في المقال السابق بدأنا الحديث عن كتاب (الجامع الصحيح) وتحدثنا عن سبب تأليفه، ومدة ومكان تصنيفه، ورواة الصحيح، وفي هذا المقال نستكمل الحديث عن الكتاب.



أ.د/ علي جمعة محمد(*)

منهجه في التصنيف:

قال الإمام البخاري: «أخرجت هذا الكتاب - يعني الصحيح - من زُهَاء ست مئة ألف حديث. وقال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول»[1].

وعنه قال: «صنفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعد ما استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته»[2].

وقال أيضًا: «ما وضعت في كتابي الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين»[3].

وعن عبد القدوس بن همام قال: «سمعت عدة من المشايخ يقولون: حرَّر محمد بن إسماعيل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين»[4].

وعلى صعيد آخر فقد قال العلماء المحققون: إذا كان الحديث ضعيفًا لا يقال فيه: قال رسول الله ﷺ وشبه ذلك من صيغ الجزم، وإذا كان الحديث صحيحًا أو حسنًا فإنه يقال بصيغة الجزم.

وقد اشتد إنكار الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي على من خالف هذا من العلماء، وقال: وهذا التساهل من فاعله قبيح جدًا، فإنهم يقولون في الصحيح بصيغة التمريض، وفي الضعيف بالجزم، وهذا حيد عن الصواب، وقلب للمعاني، والله المستعان.

وعليه فإنا نجد أن البخاري - رحمه الله تعالى - قد اعتنى بهذا التفصيل في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بصيغة التمريض، وبعضه بالجزم مراعيًا ما ذكرنا من كلام المحققين، وهذا مما يزيدك اعتقادًا في

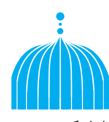
(*) عضو هيئة كبار العلماء.

(١) تاريخ بغداد ٢/٩.

(٢) مقدمة شرح النووي (٤٢).

(٣) تاريخ بغداد (٢/٩)، وفيات الأعيان (٤/١٩).

(٤) تهذيب الكمال (١١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٤).





جلالته وورعه واطلاعه وتحقيقه وإتقانه [٥].

منهجه في (المتابعات):

قد أكثر البخاري – رحمه الله تعالى – من ذكر المتابعة في كتابه.

فإذا روى حماد مثلاً حديثًا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ فتارة يقول: تابعه مالك عن أيوب، وتارة يقول: تابعه مالك، ولا يزيد.

فالمتابعة الظاهرة كقوله: تابعه مالك عن أيوب. أي تابع مالك حمادا، فرواه عن أيوب كرواية حماد، فالضمير في (تابعه) يعود إلى حماد.

وتارة تكون المتابعة خفية كأن يقول: تابعه مالك. ولا يزيد، فيحتاج إذن إلى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم.

وهذا مما يحتاج إليه المعتني بصحيح البخاري، وهو هين سهل على من أنس بهذا الفن وبحث عنه.

منهجه في المعلَّقات:

أكثر الإمام البخاري – رحمه الله – في صحيحه في تراجم أبوابه من ذكر أحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد.

وحكم هذا: أن ما كان منه بصيغة الجزم فهو حكم منه بصحته، وما كان بصيغة تمريض فليس فيه حكم بصحته، ولكنه ليس واهيًا.

ويسمى تعليقًا إذا انقطع من أول إسناده واحد فأكثر، ولا يسمى بذلك ما سقط وسط إسناده، أو آخره، ولا ما كان بصيغة التمريض.

واعلم أن هذا التعليق إنما يفعله البخاري لما ذكرناه أولاً من أن مراده بهذا الكتاب الاحتجاج لمسائل الأبواب، فيؤثر الاختصار، وكثير من هذا التعليق أو أكثره مما ذكره في هذا الكتاب في باب آخر متصلا.

سبب إيراد البخاري الأحاديث المعلقة:

قال الحافظ ابن حجر: والسبب في إيراده – أي الحديث – معلقًا أنه يضيق مخرج الحديث؛ إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل الحديث على أحكام فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل، وقد يكون أخرجه بسند آخر ولم يقدر على إيصاله من هذا السند فاكتفى بالتعليق، ويذكره بصيغة (قال)؛ لأنه جازم بصحة الحديث.

وقد استعمل البخاري هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث، فيوردها عنهم بصيغة (قال)، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم.

وقد يكون التعليق منبعثًا من عدم وجود شرط البخاري مع اعتقاده صحة الحديث، أو أنه صالح للحجة، أو به ضعف لا يقدح، أو انقطاع يسير في إسناده.

قال الإسماعيلي: قد يصنع البخاري بإيراد ذلك: إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه، وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه على ذلك الحديث بتسمية من حدَّث به، لا على جهة التحديث به عنه [٦].

وقد وصل الحافظ ابنُ حجر تعليقات البُخاري في كتابه: (تغليق التَّعليق) وقد اختصره في هدي الساري في فصلٍ طويلٍ

(٥) مقدمة شرح النووي ص (٨٩ – ٩٠).

(٦) هدي الساري ص (٤٩).

ذكــر فيه تعاليقَه المرفوعة والإشــارة إلى مَن وصلهــا، وكذا المتابعــات لالتحاقها بها في الحكم.

وقال: «وقد بيَّنتُ ما وصله منها في مكان آخرَ مـن كتابـه، ووصله في مـكان من كتُبـه الَّتي هي خـارجَ الصَّحيح بيَّنتُه أيضًا، وما لم نقف عليه من طريقه بيَّنتُ مَن وصله إلى مَنْ علَّق عنْه من الأئمَّة في تصانيفهم»[٧].

- **شرط البخاري في صحيحه:**

قـال البخاري: مـا أدخلت في كتابـي الجامع الصحيح إلا ما صـح، وتركت من الصحاح لحال الطوال[٨].

وقال الحافظ ابن حجر: قال الحافظ أبو الفضل بـن طاهـر: شَـرط البُخَـاريّ أَن يخـرج الحَدِيث الْمُتَّفق على ثِقَة نقلته إِلَى الصَّحَابِيّ الْمَشْهُور من غير اخْتِلَاف بَين الثِّقَات الأثبات، وَيكون إِسْنَاده مُتَّصلا غيــر مَقْطُـوع، وَإِن كَانَ للصحابي راويان فَصَاعِدا فَحسـن، وَإِن لم يكن إِلا راو وَاحِد وَصَحَّ الطَّرِيق إِلَيْه كفى.

وقـال الحافظ أبو بكـر الحازمي في كتابه (شـروط الأئمة الخمسة): شــرط الصحيح أن يكون إســناده متصــلاً، وأن يكــون راويه مسلمًا صادقًا غير مدلسٍ ولا مختلط، متصفًا بصفــات العدالــة، ضابطا، متحفظا، ســليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد.

وقـال أيضًـا: ولـه - أي البخاري - شـرط في المعنعـن زاد فيه على مسـلم، فإنهمـا اتفقا على المعاصرة، وزاد البخاري شرط اللقي[٩].

- **الانتقادات التي أخذت على الصحيح والرد عليها:**

تنقســم الانتقادات التي أخذت على الصحيح إلى قسمين:

أ) انتقاد بعض الأحاديث:

قال الإمـام النووي: قد اسـتدرك جماعة على البخاري ومسـلم أحاديث أخلَّا فيها بشرطيهما، ونزلت عـن درجة ما التزماه، وقد ألف الدارقطني في ذلك، ولأبي مسـعود الدمشـقي أيضًا عليهما اسـتدراك، ولأبي علي الغساني في جزء العلل من التقييد اسـتدراك عليهما، وقد أجيب عن ذلك أو أكثره[١٠].

وقال الحافـظ ابن حجر: وعدة مـا اجتمع لنا مـن ذلـك - أي الأحاديـث المنتقـدة - ممـا في كتاب البخاري - وإن شـاركه مسلم في بعضها - مئة وعشرة أحاديث.

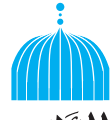
قـال: والجواب عنـه على سـبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسـلم على أهـل عصرهمـا ومن بعـده من أئمة هـذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل[١١].

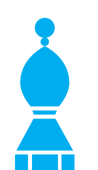
ثم ذكر أقـوال العلماء فيهمـا والثناء عليهما وتقدمهما في هذا الفن، ثم قال: فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، وبتقدير كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضًا لتصحيحهما، ولا ريـب فـي تقديمهما في ذلك علـى غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

وأمـا من حيـث التفصيـل: فالأحاديـث التي

---

(٧) هدي الساري ص١٦.
(٨) تاريخ بغداد (٢/٩).
(٩) هدي الساري ص (٢١٤).
(١٠) مقدمة شرح مسلم للنووي ص (٩٠).
(١١) هدي الساري ص (٢٢٠).





انتقدت عليهما تقسم أقسامًا.

وذكر لذلك أقسامًا ستة، ثم أجاب عن كل قسم على حدة [١٢].

ب) انتقاد بعض رجال الصحيح:

قال الحافظ ابن حجر: الذين انفرد البخاري بالإخراج عنهم دون مسلم أربع مئة وبضعة وثلاثون رجلاً، المتكلم فيهم بالضعف منهم ثمانون رجلاً.

ثم قال: إن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم أكثرهم من شيوخه، الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم وميز جيدها من موهومها [١٣].

وقال في الفصل التاسع من مقدمته: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتضيا لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل مَنْ ذُكِرَ فيهما.

هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهنا تتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعنًا فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يقبل إلا ممن بين السبب مفسرًا بقادحٍ يقدح في عدالة هذا الراوي، وفي ضبطه مطلقًا، أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأمة على الجرح متفاوتة.

ثم ذكر ابن حجر هذه القوادح التي انتقدت على بعض رجال الصحيح، وحصرها في خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند، ثم رد عليها الحافظ مفندًا لها واحدة بعد الأخرى [١٤].



---

(١٢) هدي الساري ص (٢١٨).

(١٣) هدي الساري ص (٢٢٢).

(١٤) انظر هدي الساري ص (٢٣٠).